S/PV.9661

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9661**

الأربعاء، 19 حزيران/يونيه 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد هيونوو تشو	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيدة يوريتشكو
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيدة رودهورست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فيرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-17493 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ستيفاني كوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة كوري.

السيدة كوري (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لاطلاع المجلس اليوم على الحالة في ليبيا.

أود في البداية أن أتمنى عيدا سعيدا للشعب الليبي وجميع المسلمين الذين يحتفلون بعيد الأضحى المبارك. عسى أن يجلب السكينة لأولئك الذين يعانون. إنه أول عيد أضحى منذ كارثة درنة، وهي حدث مأساوي يعيد ذكريات أولئك الذين فقدوا حياتهم في تلك الكارثة المروعة. لكن الشعب الليبي يواصل إظهار العزم والوحدة في مواجهة الشدائد.

منذ أن توليتُ منصب الموظف المسؤول ونائب الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية، بدأتُ مشاورات للاستماع إلى شواغل الشعب الليبي وأولوياته، بما في ذلك آراؤه بشأن عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة ليبية وملكية ليبية. وقد عقدت حتى الآن اجتماعات في شرق ليبيا وغربها. وقد اجتمعت مع قادة ومسؤولين سياسيين وأكاديميين ومنظمات مجتمع مدني ومجموعات نسائية وقادة عسكريين. كما تواصلت مع ممثلي المكونات الثقافية ورجال الأعمال وأعضاء السلك الدبلوماسي. لا تزال هذه المشاورات جارية، وبينما أخطط لزيارة مناطق أخرى من البلد قريباً، سأتشاطر الآن مع المجلس بعض ملاحظاتي حتى الآن.

لقد عبّر المواطنون بأغلبية ساحقة عن الحاجة إلى اتفاق سياسي حتى يتسنى إجراء انتخابات وطنية ذات مصداقية لإعادة الشرعية إلى جميع المؤسسات. وقد ناقشتُ الحاجة إلى عملية شاملة للجميع بقيادة ليبية للتغلب على المأزق السياسي ودعم الشعب الليبي في تحقيق تطلعاته إلى السلام، والاستقرار والازدهار والديمقراطية. كما تشاطر الليبيون أيضاً أفكارهم حول الشكل الذي يجب أن تكون عليه العملية السياسية في المستقبل، بما في ذلك دور الجهات الفاعلة المؤسسية الليبية الخمس الرئيسية ودور المجلسين، والحاجة إلى نوع من الحوار الموسع، ومزيج مما سبق ذكره وغيرها من الأفكار.

وقد أشار الكثيرون إلى أهمية التوصل إلى ميثاق أو اتفاق من شأنه أن يؤكد، من بين أمور أخرى، على احترام الأطراف لنتائج الانتخابات. وبالمثل، أكد البعض على أهمية تضمين تفاصيل وآليات إنفاذ كافية في أي اتفاق في المستقبل للمساعدة في ضمان التزام الأطراف بشروطه. كما طرحوا أفكاراً حول خريطة طريق بشأن الجوانب الموضوعية، والتي تشمل ما إذا كان ينبغي التركيز على مسألتي تشكيل حكومة مؤقتة واتخاذ خطوات للمضي قدمًا في إجراء الانتخابات. كما أعرب مواطنون ومسؤولون آخرون عن الحاجة إلى معالجة العوامل الكامنة وراء النزاع، مع التركيز على القضايا المتعلقة بالاقتصاد والهياكل الأمنية وهيكل الحكم في ليبيا. كما أعرب على نطاق واسع عن الحاجة إلى المزيد من اللامركزية والشمولية والإنصاف والشفافية في الحكومة.

ولا يزال العديد من الليبيين يعربون عن قلقهم البالغ إزاء الانقسامات الفعلية في البلد ومؤسسات الحكم الموازية. وإنني أتشاطر هذا القلق. تقوض هذه التطورات الأمن والاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن سيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وسط مخاوف من تأثير التوترات الجيوسياسية على ليبيا.

وإضافة إلى الحل السياسي على الصعيد الوطني، بدأ العديد من الليبيين أيضاً التشديد على ضرورة إجراء انتخابات على المستوى المحلي، وهي خطوة مهمة لضمان تقديم الخدمات بشكل خاضع للمساءلة واستعادة الشرعية لقطاع مهم من المؤسسات الليبية. في 9 حزيران/يونيه، فتحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات باب تسجيل الناخبين للانتخابات البلدية في 60 بلدية في جميع أنحاء ليبيا. وحتى الآن، قام أكثر من 36 000 شخص بالتسجيل في مراكز التسجيل بالحضور الشخصي ومن خلال نظام الرسائل النصية القصيرة الإلكتروني. هذه خطوة مهمة، على الرغم من أن تسجيل الناخبين، ولا سيما تسجيل الناخبات، لا يزال منخفضًا للغاية. وتبذل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، جهوداً لتشجيع زيادة التسجيل.

علاوة على ذلك، ومع بداية عيد الأضحى، تم منع 10 مراكز من أصل 12 مركزاً للتسجيل بالحضور الشخصي في البلديات الشرقية من فتح أبوابها. أحث السلطات على السماح بفتح هذه المراكز وتمكين الليبيين من التسجيل وممارسة حقوقهم السياسية.

ويظل منع نشوب النزاعات والحفاظ على الاستقرار في مقدمة اهتمامات معظم الليبيين. وفي نيسان/أبريل، وقعت اشتباكات قصيرة وإن كانت شديدة في منطقة عين زارة المكتظة بالسكان في طرابلس. وفي مواجهة خطر حدوث مزيد من التصعيد في العاصمة، نجح قادة الجماعات المسلحة في بدء حوار لتهدئة الحالة. كما أن الاشتباكات المتقطعة التي وقعت في أيار/مايو بين الجماعات المسلحة في الجميل والزاوية، وتفجير سيارة مفخخة في طرابلس الأسبوع الماضي، إلى جانب التقارير عن استمرار تكديس الأسلحة في البلد، تذكير صارخ بهشاشة المشهد الأمني في ليبيا. وتؤكد هذه الديناميات على أهمية توحيد وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وأهمية جهود الوساطة المحلية.

وفي حين لم يُسجّل أي انتهاك لاتفاق وقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال التقدم المحرز في انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة متوقفًا. ومن بين عوامل أخرى، أدت الحالة الأمنية في العديد من الدول المجاورة إلى تعطيل الاتصال الذي بدأته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 مع لجان الاتصال التي أنشأتها تلك الدول لمعالجة هذه المسألة.

كما أن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر من جانب السلطات الليبية لمعالجة وجود الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وقد أصيب اثنا عشر طفلاً في أوباري في جنوب ليبيا وطرابلس في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو وحدهما.

إن الحالة الاقتصادية صعبة على الكثير من الليبيين، إذ تواجه الأسر والشركات الصغيرة ارتفاع الأسعار، وتراجع القدرة الشرائية أو محدودية الوصول إلى السيولة النقدية. والثروة الليبية لا تترجم إلى توزيع عادل للموارد والوصول إلى الخدمات والفرص لجميع الناس، لا سيما الشباب والنساء. وتوحيد الميزانية الوطنية ضرورة مطلقة، وأحث جميع أصحاب المصلحة على حل الخلافات المتبقية لضمان اعتمادها بسرعة والاتفاق على تنفيذها بشفافية ومساءلة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا يزال يساورني قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات في جميع أنحاء البلد، ولا سيما النمط المتكرر من الاختطاف أو الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لليبيين. ففي 17 أيار/مايو، اختفى عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي في بنغازي. وفي 19 نيسان/أبريل، توفي الناشط السياسي سراج دغمان في ظروف غامضة أثناء احتجازه في بنغازي. ولا يزال عضو مجلس النواب حسن جاب الله وآخرون محتجزين تعسفيًا في طرابلس. وتواصل البعثة الدعوة إلى إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في حالات اختفاء ووفاة الرجال والنساء في الحجز، وإلى إطلاق سراح المحتجزين تعسفاً.

كما لا يزال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وهناك حاجة إلى إطار قانوني وسياساتي شامل لمعالجة أوضاعهم وإدارة الهجرة بما يتماشى مع المبادئ الدولية.

وفي ضوء الحرب المروعة في السودان وتأثيرها على ليبيا، أطلقت وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في 28

أيار/مايو بالتنسيق مع السلطات الليبية خطة الاستجابة لعام 2024 للاجئين السودانيين في ليبيا. وتوفر الخطة مبلغ 43,8 مليون دولار لتلبية احتياجات السكان المتوقع أن يبلغ عددهم 000 195 شخص، بما في ذلك اللاجئين السودانيين والمجتمعات المضيفة.

وتوضح هذه التطورات مدى هشاشة الحالة والاحتياجات والتحديات المتعددة التي يواجهها الشعب الليبي. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومنظومة الأمم المتحدة دعم نهج متعدد الجوانب لمعالجة تلك المسائل المثيرة للقلق، بما في ذلك دفع العمل على الإصلاح الاقتصادي وأولويات الأمن وحقوق الإنسان، إلى جانب الجهود السياسية.

وفي خطوة مشجعة، يواصل الرؤساء المشاركون في الفريق العامل المعني بالشؤون الأمنية المناقشات فيما بينهم ومع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 تحضيراً للاجتماع القادم للفريق في ليبيا. كما يناقش الرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية خطة لاستئناف عمل الفريق دعماً للجهود الليبية لمعالجة الأولويات الاقتصادية. كما يشارك الفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في أنشطة الدعوة لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى معالجة الاحتجاز التعسفي والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية القائمة على الحقوق.

ومن الأهمية بمكان دفع عجلة المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وأثني على عمل المجلس الرئاسي ولجنة العدل والمصالحة بمجلس النواب لتوافقهما على مشروع قانون واحد يدعم حقوق الضحايا ويلتزم بالمعايير الدولية. وأدعو جميع الهيئات المعنية إلى المشاركة بنفس الروح حتى يمكن اعتماد هذا التشريع الحيوي بتوافق الآراء. والبعثة، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، على استعداد لمواصلة تقديم التسهيلات والمشورة الفنية.

كما تواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم الجهود الليبية الرامية إلى زيادة تمكين الشباب. وقد أعرب الشباب الليبي عن رغبتهم في أن يكون لهم دور فعال في تطوير حلول لمجتمعاتهم وفي تشكيل مستقبل بلدهم. وتماشيا مع القرار 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، أطلقت البعثة في أيار/مايو استراتيجيتها الجديدة لإشراك الشباب، التي تركز على التدريب والدعوة والتواصل، بهدف تمكين الشباب.

وفي حزيران/يونيه، تم الانتهاء بنجاح من البرنامج التدريبي السنوي الأول لـ 30 شابة (برنامج رائدات) من جميع أنحاء ليبيا. وقد تم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة التربية والتعليم. وسيتم إطلاق دفعة تدريبية ثانية في أيلول/سبتمبر.

وفي الختام، هناك إجماع بين أبناء الشعب الليبي على ضرورة المضي قدماً في العملية السياسية. والوضع الراهن لا يطاق. وبينما تستمر الانقسامات المؤسسية والسياسية في التعمق، يتوق الليبيون العاديون إلى السلام والاستقرار والازدهار والمصالحة. وهناك حاجة إلى عمل حازم وموحد للمضي قدماً في العملية السياسية من جانب الليبيين بدعم من المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كوري على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام كوري على إحاطتها للمجلس، وأرحب بها في دورها الجديد، وأشكرها على عملها الجبار حتى الآن، وعلى وضوح وشمول تحليلها الأولي. وأؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة لعملها. وأود أيضا أن أشكر السفير يامازاكي كازويوكي على عمله القيم في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

وأود أن أوضح أربع نقاط هذا الصباح.

أولاً، ترحب المملكة المتحدة بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية في 9 حزيران/يونيه عن فتح باب تسجيل الناخبين لانتخابات المجالس البلدية في 60 بلدية. إننا نحث قادة ليبيا على

تقديم الدعم اللازم، بسبل من بينها التعاون مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الليبية وتمويلها، للتمكين من إجراء تلك الانتخابات بنجاح والسماح لليبيين بممارسة حقوقهم الديمقراطية.

ثانياً، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية المتزايدة في الكفرة التي تستقبل أعداداً متزايدة من اللاجئين الفارين من الحرب الوحشية في السودان. وتثير التقارير عن سوء تغذية الأطفال ونقص المرافق الطبية بالغ القلق. وندعو السلطات الليبية إلى إعطاء الأولوية لتلك الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتيسير وصول وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ثالثاً، إن استمرار إغلاق الحيز المدني وانتهاكات حقوق الإنسان يهدد استقرار ليبيا ومستقبلها كديمقراطية شاملة للجميع. وكما قالت نائبة الممثل الخاص كوري، فإن الوضع الراهن لا يطاق . وتثير التقارير التي تتحدث عن حالات الاختفاء القسري والتعذيب والسجن غير القانوني قلقاً بالغاً. ونحث السلطات الليبية على دعم سيادة القانون ومنع الانتهاكات وإفلات مرتكبيها من العقاب.

رابعا، نلاحظ أن فريق الخبراء المعني بليبيا لا يزال يصف حظر الأسلحة المفروض على ليبيا بأنه غير فعال على الإطلاق لقيام دول أعضاء بتقديم الدعم العسكري لأطراف النزاع، والتحكم في سلاسل الإمداد وتجاهل التزاماتها بموجب قرارات المجلس. وهذه التصرفات تفضح ما لبعض الدول الأعضاء من مصالح خاصة، وتؤكد للمجتمع الدولي ولليبيا أن هذه الدول غير ملتزمة بسيادة ليبيا وازدهارها وأمنها.

وختاماً، ستواصل المملكة المتحدة دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتشجيع قادة ليبيا على التعامل مع البعثة بحسن نية وبروح من التوافق. ونتطلع إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام ونشجع جميع أعضاء المجلس على تقديم دعمهم الكامل للأمين العام في هذا الصدد للمساعدة في تيسير إحراز التقدم تحت رعاية الأمم المتحدة. وكما رأيت في زيارتي العام الماضي، تتمتع ليبيا بإمكانات هائلة ولكن ازدهارها في المستقبل يعتمد على الاستقرار السياسي في بلد موحد لديه مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. ويمكن إطلاق العنان لتلك الإمكانات من خلال التسوية السياسية.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن زائدا واحدا (مجموعة 3+1)، وهم الجزائر وغيانا وموزامبيق وبلدي سيراليون.

تشكر المجموعة الممثلة الخاصة للأمين العام ستيفاني كوري على ما قدمته من مستجدات بشأن الحالة في ليبيا. وننوه بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

تعرب المجموعة عن خالص تقديرها للممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد عبد الله باثيلي، لالتزامه الثابت بتعزيز السلام والاستقرار والوحدة في ليبيا. لقد أحيت جهوده الدؤوبة الأمل في قلوب الشعب الليبي في سعيه لتحقيق الانتقال السلمي. وأسهمت قيادة السيد باثيلي البارعة ومهاراته الدبلوماسية إسهاما كبيرا في المضي قدما بالعملية السياسية على الرغم من التحديات العديدة. وإذ نؤكد من جديد دعمنا الثابت لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وقيادتها، فإننا نلاحظ أن استقالة السيد باثيلي من منصب الممثل الخاص للأمين العام تأتي في مرحلة حرجن إذ لا تزال ليبيا تواجه مشهاد سياسيا معقدا وتحديات بشأن بالسلام والاستقرار والازدهار. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يعين الأمين العام من يخلفه على وجه السرعة.

وتود المجموعة في جلسة اليوم أن تركز على النقاط التالية:

فيما يتعلق بالحالة السياسية، نلاحظ بقلق بالغ أن استمرار الجمود السياسي واشتداد الانقسام السياسي وعدم إحراز التقدم نحو تعزيز أرضية مشتركة للاتفاق على القوانين الانتخابية مسائل تقوض الزخم السياسي من أجل إجراء انتخابات وطنية في ليبيا. ونأمل ألا يطول أمد انتظار الليبيين لتحقيق تطلعاتهم إلى الاستقرار والازدهار والسلام والأمن والديمقراطية في ليبيا. وتعتقد المجموعة أننا في سباق مع الزمن لإنهاء الجمود السياسي في ليبيا وإجراء الانتخابات لتوحيدها. وفي هذا السياق، تكرر المجموعة دعوتها جميع أصحاب المصلحة إلى دعم جهود الوساطة التي تبذلها البعثة والمشاركة فيها مشاركة كاملة. ونود أن نسلط الضوء على أهمية مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة وآمنة في جميع العمليات السياسية في ليبيا وكذلك

في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وندعو الأطراف الفاعلة السياسية أيضا إلى تجاوز مواقفها المؤسسية والسياسية المتصلبة وحل خلافاتها وبناء توافق في الآراء وتيسير إجراء انتخابات وطنية تمضي بليبيا قدما نحو مستقبل ينعم بالسلام والازدهار. ويجب أن يظل مجلس الأمن ملتزماً بعملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن واتفاقاته ذات الصلة من أجل إجراء انتخابات وطنية في ليبيا.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يساور المجموعة القلق إزاء التحديات الأمنية المستمرة في ليبيا حيث تستمر الاشتباكات والتوترات المتقطعة بين الجماعات المسلحة على الرغم من صمود اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 بوجه عام. ولكن المجموعة تعتقد أن ليبيا ستظل مصدر تهديد أمني ما دام المسار السياسي فيها مجمدًا. وسيتيح باستمرار غياب هيئة حاكمة متماسكة وقوات أمنية موحدة الفرصة للجماعات المسلحة والإجرامية لاستعادة وجودها في البلد. ونعتقد أيضا أن القوى الخارجية لن تتوقف عن العمل بصورة انفرادية في ليبيا في غياب موقف موحد وقوي من مجلس الأمن بشأن ليبيا. ويزداد المشهد السياسي في ليبيا تعقيدًا بسبب التأثيرات المختلفة التي يمارسها عدد لا يحصى من الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية التي تسعى إلى تشكيل المناخ السياسي بما يتناسب مع مصالحها. لقد حان الوقت الآن لكي يبذل المجلس جهودا تعاونية لتجنب الوضع الذي ستواجه فيه ليبيا خطراً كبيراً بتحولها إلى ملاذ آمن لمختلف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المرتبطة بالجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة الساحل المجاورة.

وبالنظر إلى التأثير الضار للجهات الفاعلة الخارجية، تؤكد المجموعة على الحاجة الماسة إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من ليبيا. فهذا الانسحاب لا مندوحة عنه لتهيئة بيئة مواتية لتعزيز العملية السياسية وتوفير الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونحيط علماً بالاجتماع الذي عقدته المؤسسات الأمنية الليبية والجهات الفاعلة في تونس يومي 30 و 31 أيار/مايو لمناقشة مدونة سلوك مشتركة. وهذه المناقشة ضرورية لوضع نهج موحد ومنسق للأمن، مما سيساعد على مواجهة التحديات الأمنية المعقدة في البلد وإنهاء العنف وضمان حماية المدنيين. ولذلك، نشجع وندعم هذه الجهود التي تهدف إلى إعادة توحيد المؤسسات الليبية.

ومع أننا نشعر بالارتياح لاستمرار العمل بوقف إطلاق النار لعام 2020، فإن تأثير النزاع في السودان على تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة واضح ويثير قلقا كبيرا لدى المجموعة. ويُظهر أن هذه النزاعات متشابكة حيث شهدت ليبيا تصاعدًا في استخدام المقاتلين السودانيين منطقة الكفرة قاعدةً لتنفيذ عمليات توغل في السودان. وفي الوقت نفسه، تشكل ليبيا مركزاً للحصول على المركبات والأسلحة. وفي هذا السياق، تثير المجموعة قلق بالغ اليوم الانتهاكات المستمرة لحظر توريد الأسلحة في ليبيا وعدم الامتثال له، وهو ما يرسم صورة مقلقة تكشف أن حظر الأسلحة غير فعال على الإطلاق. كما أن حظر الأسلحة جزء أساسي من استراتيجية المجتمع الدولي لحماية المدنيين وتهيئة بيئة مواتية للتوصل إلى حل سياسي في ليبيا. وتحث المجموعة جميع الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لحظر الأسلحة وإنفاذه من خلال التنفيذ الصارم والمساءلة عن الانتهاكات. ولن تؤدي زيادة الشفافية إلا إلى تعزيز شرعية حظر الأسلحة المفروض على ليبيا وتنفيذه الفعال.

إن عملية المصالحة في ليبيا خطوة حاسمة نحو إنهاء الانقسامات داخل المجتمع الليبي وتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية. لذلك، نحث جميع الليبيين على المشاركة في العملية بإخلاص في القصد وبحزم، مع بذل الجهد من أجل الصفح والتفاهم والاحترام المتبادل. وفي هذا الصدد، تنوه المجموعة بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تيسير عملية تعاونية في شهر مايو/أيار الماضي جمعت المشرعين والخبراء القانونيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لصياغة مشروع قانون معني بالمصالحة. كما أن هذه المبادرة الحاسمة ضرورية لتعزيز المساءلة والعدالة والمصالحة الوطنية في ليبيا. ونعرب أيضا عن تقديرنا لتفاني جميع الأطراف المشاركة في هذا المسعى الهام والتزامها.

وتنتظر المجموعة بفارغ الصبر إعادة تحديد موعد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي يشكل خطوة حاسمة نحو الوحدة والاستقرار والازدهار في ليبيا والذي أُرجئ إلى أجل غير مسمى بسبب الانقسامات بين القادة الليبيين. ولا يزال يحدونا الأمل في أن ينعقد المؤتمر قريبًا ليجمع أصحاب المصلحة الليبيين لتعزيز الحوار والتفاهم ورؤية مشتركة للمستقبل. وفي هذا الصدد، تطلب المجموعة من الاتحاد الأفريقي مواصلة جهوده من أجل عقد المؤتمر مع الترحيب بالدور الذي ما فتئ يقوم به الاتحاد من خلال لجنته رفيعة المستوى المعنية بليبيا.

وعلى الصعيد الإنساني، تكرر المجموعة التأكيد على الحاجة إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان وتدعو جميع القادة الليبيين إلى تحمل مسؤوليتهم وتنسيق جهودهم. وبعد مرور عام تقريباً على الدمار الذي خلفته فيضانات درنة، لا تزال المجموعة ملتزمة بدعم إنشاء آلية منسقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان درنة والمناطق المحيطة بها في شرق ليبيا. ومن الأهمية بمكان أيضا إعادة بناء البنية التحتية الصحية والتعليمية وغيرها من البنى التحتية الحيوية في المنطقة. لذلك، نثني على الدول الأعضاء التي قدّمت المساعدات الإنسانية وندعو مجددا الجهات الفاعلة المعنية إلى ضمان إيصال مزيد من المساعدات بلا عوائق. إن الفيضانات المدمرة الناجمة عن العاصفة دانيال تبرز ضرورة تبسيط الإعفاءات لأسباب إنسانية على وجه السرعة من أجل إيصال المساعدات بسرعة إلى السكان المنكوبين بالأزمات.

وتدعو مجموعة 3+1 إلى تنقيح القرارات ذات الصلة للسماح باستخدام أصول النقل العسكري في عمليات الإغاثة الطارئة، وضمان توافق ذلك مع الأهداف الأساسية من حظر توريد الأسلحة. فذلك سيمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بمزيد من السرعة والفعالية من أجل تخفيف المعاناة عند وقوع الكوارث الطبيعية. وبضمان المرونة مع مواصلة الرقابة الصارمة، يمكن إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح من خلال توفير المساعدة الضرورية في الوقت المناسب لمن يحتاجون إليها أمس الحاجة.

ونكرر الإعراب أيضا عن قلقنا البالغ إزاء استمرار الحالة المتردية للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا الذين لا يزالون معرضين لمخاطر جسيمة متعلقة بالحماية. ولذلك نحث السلطات الليبية على العمل بفعالية، بدعم من المجتمع الدولي، لتخفيف محنة المهاجرين واللاجئين في ليبيا، والنظر في تدابير بديلة للاحتجاز، ومحاسبة مهربي المهاجرين وغيرهم من الجناة. ولا نزال نكرر دعوتنا إلى تحسين الحماية والمساعدة الإنسانية للمهاجرين في ليبيا وإلى بذل جهود لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

وإذ نؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعب الليبي الصامد خلال هذه الأوقات الصعبة، فإننا في مجموعة 3+1، نكرر دعوتنا إلى التحلي بإرادة سياسية حقيقية لتوجيه ليبيا نحو مستقبل أكثر إشراقاً.

وقبل أن نختتم بياننا اليوم، تود مجموعة 3+1 أن تعرب عن قلقها البالغ إزاء العقبات التي يواجهها أعضاء مجلس الأمن المنتخبون في الوصول إلى وثائق المجلس قبل بدء ولايتهم في المجلس. وقد قوبلت الطلبات المقدمة للحصول على الوثائق ذات الأهمية الحاسمة لاتخاذ قرارات مستنيرة باعتراضات وعراقيل، دون أي تعليل أو تفسير قانوني قاطع. وتحث مجموعة 3+1 أعضاء المجلس على النظر في هذه المسألة بجدية لكي يتمكن جميع الأعضاء من الوصول إلى وثائق مجلس الأمن وتقاريره بشكل كامل وغير مشروط وفي الوقت المناسب دون أي استثناءات أو تأخير. وإلا فستكون شفافية مجلس الأمن ومصداقيته موضع تساؤل كبير. ومن الضروري أن يتمكن أعضاء المجلس من الوصول دون عوائق إلى جميع الاتصالات للوفاء بولايتهم بفعالية واتخاذ قرارات مستنيرة تدعم السلام والأمن الدوليين.

السيدة برودهورست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة ستيفاني كوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، على بيانها، وأرحب بحضور ممثل ليبيا هذا الصباح.

بادئ ذي بدء، أرحب بالمشاورات التي تمكنت السيدة ستيفاني كوري من إجرائها مع جميع الأطراف الليبية المعنية. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل لوساطة الأمم المتحدة التي لا غنى عنها لدعم العملية السياسية في ليبيا. ونأمل في تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام قريباً. وينبغي أن تتيح الفترة الانتقالية الحالية أيضاً فرصة للتفكير

بعمق في الأهداف الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حتى تتمكن من أداء دورها في تيسير الحوار فيما بين الليبيين ودعم العملية الأمنية التي تؤدي إلى إعادة توحيد القوات المسلحة الليبية على أفضل وجه.

وتدعم فرنسا جهود الأطراف الليبية المعنية لاستئناف العملية السياسية حول المبدأين الأساسيين ا، وحدة ليبيا وسيادتها. ويجب أن يكون هدفنا الجماعي هو تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وشاملة لجميع الليبيين. ويتعين تشكيل حكومة جديدة موحدة للخروج من المأزق الحالي وقيادة البلد إلى الانتخابات التي يطالب بها الشعب الليبي. ويتوقف حل الأزمة في ليبيا على تولي الليبيين أنفسهم زمام العملية السياسية بالكامل، ونحن نشجعهم جميعاً على الالتزام بذلك بحسن نية. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن تنظيم الانتخابات البلدية في عام 2024، التي ستكون إنجازا بارزا بالنسبة لليبيين. وندعو السلطات الليبية إلى السماح للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالقيام بجميع أعمال التحضير اللازمة لهذه الانتخابات، بما في ذلك تخصيص الميزانية اللازمة وضمان توفير الظروف الأمنية اللازمة لإجراء الانتخابات بشكل سلس.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية في ليبيا: فالحدود يسهل اختراقها والتدخلات الأجنبية تتزايد والميليشيات توسع موطئ قدمها وأنشطة الاتجار الذي تقوم بها تتكاثر. وهذه الحالة تقوض استقرار ليبيا واستقرار المنطقة ككل. ولا بد من انسحاب جميع المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة إذا أرادت ليبيا استعادة سيادتها واستقرارها.

وستواصل فرنسا تشجيع جهود الجهات الفاعلة الليبية بهدف إعادة توحيد الجيش الليبي تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان. ونواصل العمل في إطار الفريق العامل المعني بالأمن المنبثق عن عملية برلين لدعم العملية، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

أخيراً، إن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا تثير قلقاً بالغاً. وتشعر فرنسا بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري. وحالة المهاجرين وطالبي اللجوء، على وجه الخصوص، مثيرة للقلق. وترحب فرنسا باستعداد السلطات الليبية للعمل على تسوية وضع العمال المهاجرين وتشجع السلطات على التعاون مع الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية الشريكة، بسبل منها تيسير الوصول إلى مراكز الاحتجاز.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام على موافاتنا بآخر المستجدات. وتتطلع اليابان، إدراكاً منها للحاجة الملحة لمواصلة المضي قدما بالعملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، إلى العمل مع زملائها أعضاء المجلس لدعم نائبة الممثل الخاص في دورها في قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بصفتها الموظفة المسؤولة. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السني، في هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتنان اليابان للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عبد الله باتشيلي، بعد إعلان استقالته، على جهوده لتلبية تطلعات الشعب الليبي.

كما أكدت في هذه القاعة في نيسان/أبريل (انظر S/PV.9605)، يؤثر عدم إحراز التقدم في العملية السياسية تأثيراً سلبياً على الحالة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في ليبيا، وعلى استقرار المنطقة. وتحث اليابان مرة أخرى جميع الأطراف المعنية على وضع رغبات الشعب الليبي فوق مصالحها الخاصة. ونواصل دعوة الجهات الفاعلة الرئيسية إلى الدخول في حوار والتوصل إلى حلول توفيقية تحت رعاية الأمم المتحدة. فذلك سيمهد الطريق لإجراء الانتخابات على الصعيد الوطني التي طال انتظارها، وهو السبيل الوحيد لاستعادة شرعية مؤسسات الدولة.

في هذا الصدد، ترحب اليابان بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن فتح باب تسجيل الناخبين لانتخابات المجالس البلدية القادمة في 60 بلدية، وتدعو في الوقت نفسه إلى البدء بسرعة في العمليات الانتخابية في البلديات الست والأربعين الأخرى التي انتهت مدة ولاية المجالس البلدية فيها أو ستنتهي هذا العام. وتدعو اليابان جميع المؤسسات المعنية إلى التعاون لضمان نجاح هذه الانتخابات.

لا بد من توزيع العادل والشفاف الإيرادات الوطنية بنزاهة وشفافية إذا كان القادة الليبيون يضعون مصلحة الشعب في المقام الأول. وفي هذا السياق، رحبت اليابان بتوحيد مصرف ليبيا المركزي وإنشاء اللجنة المالية العليا، وهي تواصل إيلاء اهتمام وثيق بأدائهما. وإضافة إلى ذلك، لا تزال اليابان، بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، ملتزمة بالقيادة البناءة للمناقشات بشأن تدابير الجزاءات، بما في ذلك تجميد الأصول.

إن سلامة المجتمع المدني، بمن في ذلك النساء والشباب، ضرورية لحرية العملية السياسية وشمولها. وتشعر اليابان بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات منهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وفرض قيود مفرطة على المجتمع المدني والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما تشعر اليابان بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الذي لا يزال يواجهها المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، تلاحظ اليابان بعض أوجه التقدم، بما في ذلك المناقشات التي أجراها مسؤولون أمنيون وعسكريون ليبيون في تونس العاصمة الشهر الماضي للتفكير في مشروع لمدونة قواعد سلوك مشتركة. ومما يبعث على التفاؤل استمرار الجهود المبذولة لتنسيق المؤسستين الأمنية والعسكرية وتوحيدهما على الرغم من تصاعد التوترات بشكل مثير للقلق بين الجماعات المسلحة في طرابلس ومدن أخرى. كما يجب أن تستمر الجهود المبذولة لتحقيق انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة.

وفي الختام، أؤكد مجدداً التزام اليابان تجاه تطلعات الشعب الليبي وتحقيق السلام والازدهار الإقليمي من خلال دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام ستيفاني كوري، وأرحب بممثل ليبيا في هذه الجلسة. سأركز على أربع نقاط.

أولاً، إن بدء عملية تسجيل الناخبين للانتخابات البلدية خطوة مهمة إلى الأمام. سيكون لانتخاب الممثلين على المستوى المحلي تأثير إيجابي وسيعزز التنمية والاستقرار في ليبيا. لذلك يجب أن تكون العملية آمنة وأن تتم بدون تأخير. تقع على عاتق السلطات الليبية مسؤولية تشجيع المواطنين، بمن فيهم النساء والشباب، على التسجيل لممارسة حقهم في التصويت. سيكون من المهم للغاية ضمان التعاون في تعزيز القدرات الفنية والبنية التحتية التي تحتاجها المؤسسات الليبية للاضطلاع بالعملية بنجاح.

ثانياً، ينبغي أن تستمر المناقشات حول اعتماد مدونة سلوك مشتركة بين المؤسسات والجهات الفاعلة العسكرية والأمنية لأنها يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن واحترام حقوق الإنسان. وأود أيضاً أن أشدد على أهمية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وجهودها الرامية إلى تعزيز الأمن في ليبيا من خلال الحوار المستمر.

ثالثاً، إن عملية المصالحة الوطنية الشاملة التي تعالج أسباب الانقسام وتتضمن المطالبة بمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة هي أساس تحقيق السلام الدائم في ليبيا. لذلك نحن بحاجة إلى ضمان نجاح مبادرة صياغة مشروع قانون للمصالحة، والتي تمت مناقشتها في ورشة عمل استضافتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وحضرها مشرعون وخبراء قانونيون وفاعلون في المجتمع المدني.

رابعاً، إن انتشال 11 جثة مؤخراً وإنقاذ عشرات الأشخاص قبالة سواحل ليبيا دليل آخر على خطورة الحالة التي يواجهها المهاجرون. تكرر إكوادور دعوتها للسلطات الليبية بالتعاون مع المجتمع الدولي والشركاء في المنطقة لحماية حقوق المهاجرين وتفكيك شبكات الاتجار بالبشر العاملة في بلدها.

ويعرب وفد بلدي عن تقديره للجهود النشطة التي تبذلها نائبة الممثل الخاص كوري لمواصلة الحوار مع جميع الأطراف الليبية وتوسيع نطاقه. وأخيراً، نحن نثق في تقدير الأمين العام، مع الأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة والمواصفات المطلوبة، لتجديد قيادة البعثة من أجل المساعدة في إعادة إطلاق العملية السياسية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيدة ستيفاني كوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون

السياسية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة، على إحاطتها. ونشكر السفير يامازاكي، الممثل الدائم لليابان، على قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

نشدد على أن ليبيا بحاجة إلى عمليات لتوحيد الصف ينبغي تيسيرها من خلال المواقف الموحدة للمجتمع الدولي، على أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور المحوري فيها. ومن المؤسف، لم يحرز أي تقدم في هذا الاتجاه حتى الآن، وذلك من بين أمور أخرى بسبب تباين مصالح الجهات الفاعلة الخارجية، وعدم فعالية جهود الوساطة الدولية ورغبة عدد من الشخصيات المحلية في الحفاظ على الوضع الحالي لدولة فاشلة جزئياً.

ما سيوفر الحل هو إجراء انتخابات على الصعيد الوطني. وسيكون من الضروري مواصلة العمل على حل القضايا الخلافية في التشريعات الانتخابية التي اتفق عليها البرلمانيون الليبيون العام الماضي. ونأمل أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاقات تحظى بقبول متبادل في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن. كما أننا نعتقد أن التصويت في ليبيا لا ينبغي أن يكون مثقلًا بشروط إضافية ولا ينبغي أن يستثني الشخصيات السياسية التي تتمتع بتأييد كبير بين الناس، بما في ذلك ممثلو الحكومة السابقة. وإلا فإن أي شخص ممنوع عليه المشاركة في الانتخابات سيكون لديه سبب للطعن في نتائج التصويت واستخدام وسائل أخرى لتأكيد حقوقه. نعتقد أن الحل الأفضل هو إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في وقت واحد. ونعتقد اعتقادًا راسخًا أن نجاح عملية المصالحة الوطنية، التي يجب أن تكون شاملة للجميع وشفافة، يعتمد أيضًا على مبادئ مماثلة. ونحن نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي لتنظيم مؤتمر في هذا الصدد.

وينبغي ألا يتراخى المجلس في اهتمامه بمسألة توحيد القوات المسلحة الليبية والأجهزة الأمنية ومؤسسات الدولة الرئيسية. يساورنا قلق بالغ من حقيقة أن الجماعات المسلحة في غرب ليبيا تعزز قوتها وتعمل بالتوازي مع الآليات التي تديرها الدولة، فضلاً عن اندماجها في اقتصاد مواز. لا يمثل ذلك بالتأكيد الطريق لاستعادة الهياكل الأمنية الموحدة في ليبيا. وفي ظل هذه الظروف، ليس هناك ما يضمن عدم عودة ظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة في منطقة الصحراء والساحل من خلاياها النائمة المتبقية، ولذلك من الضروري أن تواصل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 العمل على الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز الأمن.

وفضلا عن ذلك، نلاحظ بقلق التقارير الأخيرة عن وجود خطط غير شفافة من قبل جهات فاعلة من خارج المنطقة، بمساعدة شركات عسكرية خاصة، لإنشاء وتدريب وتجهيز وحدات حرس حدود ليبية ستجمع بين مقاتلين من غرب ليبيا وشرقها. ونشعر بالقلق من أنه بدلاً من إعطاء الأولوية لاستعادة سلامة المستوى المهني للجيش الليبي وتعزيزه، قد تكون هذه الجهود داعمة لمصالح وطنية خاصة بشخص ما. نعتقد أن إمدادات الأسلحة والمرتزقة التي تزعزع استقرار الحالة في البلد يجب أن تتوقف. ما فتئ ذلك مستمرا في ليبيا منذ بداية النزاع في عام 2011، عندما دمر عدوان منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) غير القانوني كيان الدولة الليبية. وفيما يتعلق بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي على الأراضي الليبية، فإننا نؤيد الانسحاب المتزامن والمتوازن والمرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية بدون استثناء.

إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار محاولات التلاعب من قبل هيئات مالية أجنبية بما يهدد سلامة الأصول الليبية المجمدة. لا تفعل لجنة القرار 1970 ما يكفي للاستجابة لشكاوى الليبيين في هذا الصدد. ونحن نرحب بقرار اللجنة رفع حظر السفر إلى الخارج عن عدد من أفراد عائلة معمر القذافي. ونعتقد أنه ينبغي زيادة تقليص الجزء الخاص بليبيا من قائمة جزاءات الأمم المتحدة، حيث لم تعد أجزاء منها ذات صلة من حيث كونها تشكل تهديدًا للسلام والأمن.

ونشدد على أنه لا بديل عن تسوية ليبية تحت رعاية الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للواقع في البلد. وبموجب هذا السيناريو، تم تكليف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور أحد الوسطاء الرئيسيين. لكن لم يتم شغل منصب رئيس البعثة، منذ استقالة

السيد عبد الله باتيلي. من الضروري ضمان حصول مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا على تفويض من مجلس الأمن، ولذلك فإننا نتطلع إلى تلقي مقترحات من الأمانة العامة بشأن المرشحين المحتملين. ونأمل أن تؤخذ جميع الاعتبارات القطرية والإقليمية في الحسبان. ومن المهم أيضاً الحصول على موافقة الليبيين أنفسهم والأطراف الإقليمية المعنية وأعضاء مجلس الأمن.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام ستيفاني كوري على عرضها وأن أرحب بمشاركة ممثل ليبيا.

تدعم سويسرا الأمم المتحدة في التزامها بمساعدة الشعب الليبي على بدء عملية تهدف إلى كسر الجمود السياسي وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ونتطلع إلى تعيين ممثل خاص جديد في أقرب وقت ممكن لضمان استمرارية هذه الجهود. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد للسيدة كوري دعمنا الكامل لها في دورها المؤقت في المساعي الحميدة التي تبذلها الأمم المتحدة. وأود أن أركّز على ثلاث نقاط.

أولاً، إن الإعلان الأخير عن إجراء انتخابات المجالس البلدية في 60 بلدية أمر مشجع. وانتخاب ممثلي البلديات خطوة أولى مهمة لاستعادة ثقة المواطنين في سلطاتهم وفي استقرار بلدهم. وينطوي إجراء الانتخابات البلدية أيضاً على بعض التحديات. وننضم إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في دعوة السلطات والمؤسسات المعنية إلى تيسير عملية تنظيم تلك الانتخابات. والنجاح في إجراء الانتخابات على المستوى المحلي يمكن أن يمهد الطريق للانتخابات على الصعيد الوطني. وإلى جانب ذلك، يجب أن يقترن تنظيم الانتخابات على الصعيد الوطني بالتسوية السياسية، ويتطلب دعمًا متسقا من جانب المجتمع الدولي. وأخيراً، يجب تنسيق العملية السياسية مع عملية مصالحة وطنية حقيقية وشاملة للجميع وقائمة على الحقوق.

ثانياً، ندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة حماية المدنيين. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات المتقطعة في البلد كالتي وقعت في الزاوية وسبها في أيار/مايو، وأسفرت عن مقتل وإصابة العديد من الأشخاص، بما يشمل المدنيين.

وأخيراً، نحن قلقون بشأن حالات الاختفاء القسري والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ووفقًا للتقارير التي تلقاها مجلس الأمن، فإن هذه الممارسات، التي تتعارض مع القانون الليبي والقانون الدولي على حد سواء، تحدث في جميع أنحاء ليبيا. وقد اعتُبرت حالات الاحتجاز التعسفي أمرا عاديا في ظل مناخ من الإفلات من العقاب في السنوات القليلة الماضية. وهذه الممارسات تؤدي فعليا إلى تكميم أفواه المعارضين السياسيين أو من يُنظر إليهم على هذا النحو، وتنشر مناخًا من الخوف لا يفضي إلى ممارسة الحقوق السياسية. كما تُستخدَم ضد ممثلي بعض الأقليات الاجتماعية أو السياسية أو الدينية. وتؤدي هذه الممارسات إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية وتمثل عقبة كبيرة أمام جهود المصالحة في الأجل الطويل. وينبغي دون قيد أو شرط إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين تعسفاً، ويجب حماية الشهود والضحايا.

ومن الضروري لمستقبل الليبيين أن يكون البلد مستقراً سياسيًا وموحدًا، مع وجود مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة. ولتحقيق ذلك، يجب على المجتمع الدولي اتباع نهج متسق. وستواصل سويسرا العمل مع شركائها في ليبيا والأمم المتحدة لتحقيق ذلك.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كوري على إحاطتها. وأود أيضا أن أشكر السفير يامازاكي على قيادته للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

إن استقالة الممثل الخاص السابق باثيلي تذكير بالتحديات التي تواجه التوصل إلى تسوية سياسية تدعم تطلعات الشعب الليبي. ونحن ممتنون للسيدة كوري وغيرها من أعضاء القيادة المؤقتة على تحملهم المسؤولية في الوقت الذي تنظر فيه الأمم المتحدة في البدائل المحتملة. وتثني الولايات المتحدة على جهود نائبة الممثل الخاص للأمين العام الرامية إلى إشراك الليبيين على نطاق واسع. ونواصل دعمنا الراسخ لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقريب ليبيا من إطلاق عملية قابلة للتطبيق نحو إجراء انتخابات طال انتظارها. وتضطلع الأمم

المتحدة بدور هام في النهوض بمستقبل من الاستقرار والأمن والسيادة لليبيا، وتؤيد الولايات المتحدة تعيين خلف للممثل الخاص للأمين العام في أقرب وقت ممكن. إن وجود صوت دولي موحد داعم للمسارات الأمنية والاقتصادية والسياسية والإنسانية سيكون أمراً حاسمًا لإحراز تقدم ملموس وبناء الفرص للشعب الليبي.

ولتحقيق هذه الغاية، سررنا بتجديد سلطة الأمم المتحدة لتفتيش السفن في ليبيا في أيار/مايو لمدة 12 شهراً إضافياً من خلال اعتماد القرار 2733 (2024). وتعمل السلطة كرادع لمن يحتمل أن ينتهك العقوبات وتسهل تبادل المعلومات الهامة حول الاتجار قبالة سواحل ليبيا. ويكتسب القرار أهمية بالغة، نظراً لتزايد انتهاكات حظر الأسلحة، الأمر الذي استلزم عددا أكبر من عمليات الاعتراض.

ونشجع استمرار فريق الخبراء التابع للجنة 1970 في تقديم التقارير عن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. ويقدم الفريق رؤى قيّمة حول الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تعيق التقدم في ليبيا، بسبل من بينها تقاريره عن انتهاكات حظر الأسلحة وتهريب النفط وأنشطة الأفراد الخاضعين للجزاءات التي تعرقل وتقوض عملية الانتقال السياسي في ليبيا. ونرحب بقيام فريق الخبراء بتحديد الأفراد والكيانات المتورطين في انتهاكات الحظر والجزاءات الأخرى التي تفرضها الأمم المتحدة. ونلاحظ بقلق خاص التقارير الأخيرة عن قيام سفن بحرية تابعة للاتحاد الروسي بتفريغ معدات عسكرية في ليبيا. ونحن ملتزمون باستخدام الجزاءات لردع التهديدات للسلام والاستقرار في ليبيا.

ونشيد بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ونحث الجهات الفاعلة في غرب ليبيا وشرقها على زيادة جهود التنسيق التي يمكن أن تساعد في تأمين حدود ليبيا والحد من الجريمة في الجنوب. ويبقى إحراز التقدم في توحيد الجيش بدرجة أكبر أمراً أساسيًا لإعادة تأكيد السيادة الليبية والحيلولة دون تورط ليبيا في الاضطرابات الإقليمية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تؤدي التدفقات المزعزعة للاستقرار من العملة المزيفة إلى خفض قيمة الدينار الليبي وإحداث فوضى في الأسواق المالية الليبية. ولا يزال عدم الاستقرار الاقتصادي المتزايد يغذي الانقسامات السياسية المتفاقمة في البلد. وقد فرضت الولايات المتحدة مؤخراً عقوبات على شركة "غوزناك" المملوكة للدولة الروسية لإنتاجها عملات مزيفة على مستوى العالم وطباعة عملات ليبية مزيفة تزيد قيمتها عن بليون دولار، مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا. ونواصل دعم الجهود الرامية إلى وضع ميزانية موحدة حتى تتمكن ليبيا من وضع سياسة مالية متماسكة. كما نحث قادة ليبيا على الالتزام بتطبيق نظام شفاف وخاضع للمساءلة وعادل لإدارة وتوزيع عائدات النفط.

وندعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون والمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. فالهجمات على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان تعيق قدرتهم على المشاركة السياسية وتقوض آفاق السلام على المدى الطويل.

وأخيراً، لا نزال نتلقى تقارير مقلقة حول ارتفاع عدد الوافدين الجدد من اللاجئين والنازحين السودانيين في ليبيا والظروف الصعبة التي يواجهونها. وندعم الأمم المتحدة وشركاءنا الآخرين في المجال الإنساني أثناء عملهم على تلبية الاحتياجات المتزايدة لهؤلاء السكان. وتلتزم الولايات المتحدة بجهود الأمم المتحدة الرامية لإعادة تأكيد السيادة الليبية وحمايتها، وفرض حظر السلاح، وتوفير الخدمات الأساسية للشعب الليبي، ودعم مسار واضح لانتخابات حرة ونزيهة يمكن أن تفرز حكومة موحدة.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أيضا نائبة الممثل الخاص للأمين العام كوري على إحاطتها وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

لقد مرت أكثر من ثلاث سنوات منذ أن وافق القادة الليبيون على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في كانون الأول/ديسمبر 2021. وللأسف، ما زلنا بعيدين كل البعد عن ذلك، وما زال الشلل السياسي الذي لا يمكن تحمله في ليبيا مستمراً. ولا نزال ندعم جميع الجهود التي ترمي إلى الدفع قدما بعملية سياسية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ونرحب بالمشاركة الاستباقية لبعثة

الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الليبيين والإقليميين. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وولايتها وأنشطتها وقيادتها المؤقتة. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه العملية وأن يضمن أيضاً ألا تقوض المبادرات الإقليمية جهود الأمم المتحدة. ونتطلع إلى معالجة الفجوة الحالية في القيادة داخل البعثة، حيث نخشى أن يؤدي التوقف الطويل إلى ترسيخ الوضع الراهن. وفي ذلك السياق، نرحب ببدء عملية تسجيل الناخبين في انتخابات المجالس البلدية القادمة. ومن الضروري أن تدعم السلطات الليبية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وأن تزودها بما تحتاج إليه من تمويل وموارد لإجراء هذه الانتخابات بنجاح. ويحدونا الأمل في أن يتمكن الشعب الليبي من القيام بذلك أيضا ،، في إطار ممارسة حقه في انتخاب قادة بلدياته على المستوى الوطني. وتشدد مالطة على وجوب ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية وعلى قدم المساواة في أي عملية سياسية باعتبارها ناخبة ومرشحة ومراقبة، ومراعاة آراء جميع الأطراف المعنية الليبية، وتيسير المشاركة النشطة والمجدية والشاملة للشباب والمجتمع المدني. ونشدد أيضا على أهمية تهيئة بيئة آمنة لمنظمات المجتمع المدني تمكنها من العمل بحرية وتتيح حمايتها من التهديدات والأعمال الانتقامية. وبمناسبة هذا اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، نحث على اعتماد تشريع يتناول على وجه التحديد مشكلة العنف ضد النساء والفتيات.

لا تزال التهديدات الهيكلية لأمن ليبيا مستمرة، ومنها تقلب الحالة السياسية واستمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة، الذين ينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل، وانتشار الأسلحة تحت تصرف جهات شتى غير تابعة للدولة. وعلينا أن نقدم دعمنا الكامل لكل إجراء يرمي إلى تهدئة الحالة الأمنية، بما في ذلك تنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا. ويشمل ذلك العمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وعملية إيريني العسكرية للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. ولتحقيق هذه الغاية، رحبنا باتخاذ المجلس القرار 2733 (2024)، الذي يجدد الأذون والتدابير ذات الصلة بتنفيذ حظر توريد الأسلحة إلى ليبيا لمدة عام آخر. ومن الضروري الامتثال بشكل كامل لحظر توريد الأسلحة، وإطار الجزاءات الأوسع بموجب القرار 1970 (2011). ونعتقد أن الهدف من تجميد الأصول هو تحقيق مصلحة ليبيا وشعبها وأنه يجب الاستمرار في تحديد الأموال الليبية المودعة في الخارج وصونها بالكامل من أجل إعادتها إلى ليبيا في نهاية المطاف.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد حق الشعب الليبي في اختيار قيادته عن طريق الانتخابات وفي تحقيق تطلعاته الديمقراطية. وتقع المسؤولية النهائية عن تحقيق ذلك على عاتق الأطراف المعنية الرئيسية في ليبيا. فهم الذين يجب عليهم التصرف بما يحقق المصلحة الوطنية والعمل من أجل التقدم.

السيدة يوريتشكو (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة، ستيفاني كوري، على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمتها اليوم. ونؤيد تماما جهودها المستمرة في هذه الفترة الانتقالية ونرحب بتواصلها مع مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة في كل من شرق ليبيا وغربها والمجتمع المدني وزعماء القبائل والسلك الدبلوماسي. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لعمل الممثل الخاص السابق باتشيلي وإشادتي به. ونتطلع إلى تعيين الأمين العام خلفا للممثل الخاص في الوقت المناسب. وأرحب بالسفير الليبي في القاعة لحضور جلسة اليوم.

يبدو أن ليبيا لا تزال تتخبط في مأزق مؤسف. ويؤثر عدم إحراز التقدم في المسار السياسي على كل قطاع آخر من قطاعات المجتمع الليبي، أي على الجبهات الأمنية والاقتصادية والإنسانية وجبهة حقوق الإنسان. ويؤثر ذلك في القدرة على إدارة الأزمات عند نشوئها، بما في ذلك التأهب لمخاطر الكوارث والتصدي للظواهر الجوية القصوى. ونؤكد من جديد على أن المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف الفاعلة هي إبداء الإرادة السياسية اللازمة لوضع الشعب الليبي في المقام الأول والتعاون بحسن نية ودون شروط مسبقة في جهود الأمم المتحدة والتحرك بسرعة نحو عملية ديمقراطية واستعادة وحدة ليبيا. ويجب عدم

تأجيل ذلك إلى أجل غير مسمى. ولا سبيل إلى المضي قدما إلا من خلال مسار سياسي، ويكتسي دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة أهمية بالغ. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات في ليبيا على المستوى المحلي. ويشكل فتح عملية تسجيل الناخبين في 60 بلدية خطوة مهمة، ونشيد بعمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وندعو السلطات الليبية إلى بذل كل ما في وسعها لتيسير عمل المفوضية، ونأمل أن نشهد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في المستقبل القريب.

من الواضح أن عدم إحراز أي تقدم سياسي لا يؤدي إلا إلى تمكين الجهات الفاعلة المسلحة في ليبيا. ومن المؤسف أن يتزايد نفوذ الجماعات المسلحة في البلد، ويستحق الشعب الليبي أفضل من ذلك. وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وانسحاب جميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية. ويأتي ذلك في لحظة تزداد حساسية وهشاشة سواء بالنسبة للمنطقة ككل أو على الحدود الليبية.

ونرحب بالمناقشة التي جرت في تونس العاصمة تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لوضع مدونة سلوك بين الجهات الأمنية والعسكرية في ليبيا، بما في ذلك تركيزها على القانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان. ونرحب أيضا بتفاعل نائبة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة على هامش هذه الجلسة مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5. ولا يزال لعمل المفوضية قيّما ونحن نسعى جاهدين لتوحيد مؤسسات الدولة الليبية.

أخيراً، نلاحظ بقلق أن حظر توريد الأسلحة في ليبيا لا يزال يفتقر إلى الفعالية، ونشدد على أهمية الدور الذي يؤديه نظام الجزاءات وفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وندعو الدول إلى احترام الحظر، الذي نعتقد أنه يؤدي دورا بالغ الأهمية في الحفاظ على السلام والأمن في ليبيا. وقد رحبنا باتخاذ القرار 2733 (2024)، الذي يجدد الإذن باتخاذ تدابير لدعم تنفيذ حظر توريد الأسلحة. وتمثل عملية إيريني للقوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط مساهمة ملموسة في هذه الجهود الجماعية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام، ستيفاني كوري، على إحاطتها وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم. وأود أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولاً، يمثل الحوار والمشاورات السبيل الوحيد للخروج من المأزق السياسي في ليبيا. وقام مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في ليبيا مؤخراً بتحسين التواصل بينهما بمناقشة تشكيل حكومة موحدة وإجراء الانتخابات وغير ذلك من المسائل الرئيسية. وتشير الصين إلى أن الأطراف المعنية في ليبيا ستعقد جولة ثانية من المشاورات السياسية في القاهرة. ونأمل أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بالتوجه العام للتوصل إلى تسوية سياسية والحفاظ على زخم الحوار وحل الخلافات المتبقية عن طريق التشاور ومواصلة دفع العملية السياسية إلى الأمام.

ثانياً، تشكل الأمم المتحدة قناة رئيسية لجهود الوساطة في المسألة الليبية. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تقديم الدعم البنّاء لعملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها. ويؤكد إعلان البحرين الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الثالث والثلاثون لجامعة الدول العربية معارضة الجامعة للتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا ويدعو إلى انسحاب القوات الخارجية والمرتزقة في أقرب وقت ممكن. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى احترام سيادة ليبيا وسلامة أراضيها بجدية، ومعالجة شواغل جميع الأطراف في ليبيا بشكل كامل، وتجنب فرض حلول خارجية.

ثالثاً، إن المصالحة الوطنية خطوة مهمة نحو إعادة بناء الثقة وإسكات البنادق. وتشيد الصين بالجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو لتيسير تعزيز التواصل بين لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وجميع الأطراف المعنية في ليبيا، والتشجيع على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في البلد في أقرب وقت ممكن. وتؤيد الصين الجهود الرامية إلى حل المشاكل الأفريقية بالطريقة الأفريقية. ونعتقد أن بإمكان ليبيا أن تستفيد من تجربة الاتحاد الأفريقي في مجال المصالحة، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لتحقيق هذه الغاية.

رابعاً، يريد الشعب الليبي كله أن يشهد استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار. فقد أسفرت الاشتباكات الأخيرة في مدينة الزاوية وأماكن أخرى عن سقوط عشرات الضحايا، وذلك تذكير صارخ بهشاشة المشهد الأمني. وتدعو الصين جميع الأطراف في ليبيا إلى العمل لصالح البلد وشعبها والتحلي بالعقلانية وضبط النفس وتجنب جميع أشكال العنف. وينبغي للجنة العسكرية المشتركة 5+5 أن تشجع على استمرار جميع الأطراف في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وعلى إنشاء قوة موحدة للجيش والشرطة.

خامساً، إن تنمية الاقتصاد وتحسين سبل العيش عنصران أساسيان في المسار نحو تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. لقد شهدنا مرة أخرى، في وقت سابق من هذا الشهر، وفاة مهاجرين على طول الساحل الليبي، وهو أمر مفجع. وندعو الدول الأوروبية ذات الصلة إلى العمل على حماية الحق في الحياة وحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين بشكل فعال وتقديم الدعم لإدارة مسائل المهاجرين واللاجئين الليبيين والتنمية الاقتصادية في ليبيا. وتشيد الصين بعقد الاجتماع الذي تم في نيسان/أبريل بين ليبيا وتونس والجزائر لتعزيز التعاون الإقليمي في إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية وإنشاء منطقة تجارة حرة. ونرحب بالجهود التي تبذلها ليبيا لزيادة إنتاج النفط من أجل دعم توفير الخدمات العامة بقوة وتحسين سبل العيش.

لقد أعربت السلطات الليبية مراراً وتكراراً عن قلقها بشأن أصولها المجمدة في الخارج. فيجب على المجلس أن يتعامل مع هذه المسألة بالأهمية التي تستحقها وأن يعالج مخاوف ليبيا المشروعة بشكل استباقي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام، كوري، على إحاطتها والسفير، يامازاكي، على عمله القيّم بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. كما أرحب بمشاركة الوفد الليبي في جلسة اليوم.

لقد شهدنا، خلال الأسابيع القليلة الماضية، انخراطاً مكثفاً بين الحكومات الأجنبية والسلطات الليبية في مناقشة مسائل مثل الأمن والاقتصاد والتعاون في إعادة الإعمار. إننا نرحب بالتعاون الدولي مع السلطات الليبية بهدف التصدي للتحديات المتزايدة في الوقت الراهن. وفي نفس الوقت، يشدد وفد بلدي على ضرورة مواصلة المشاركة الدولية والإقليمية بهدف تعزيز الوحدة الليبية وفي نهاية المطاف تشكيل حكومة موحدة يمكن أن تمثل الشعب الليبي بأكمله من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وعلى تلك الخلفية، يود وفد بلدي أن يشدد على ثلاث نقاط.

أولاً، ينبغي أن يستمر دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كوسيط وميسر لعملية سياسية بقيادة ليبية وملكية ليبية من دون انقطاع. فالحالة الراهنة غير المستقرة في ليبيا لا تسمح بإضاعة الوقت، لا سيما فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق بشأن القوانين الانتخابية وإجراء الانتخابات على الصعيد الوطني التي طال انتظارها. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالانخراط النشط لنائبة الممثل الخاص، كوري، خلال الأسابيع القليلة الماضية مع قادة وممثلي المؤسسات الأمنية والعسكرية والمجتمع المدني في ليبيا. ونتوقع أن يعين الأمين العام ممثله الخاص الجديد لليبيا في أسرع وقت ممكن. وفي ملاحظة مماثلة، أرحب كذلك بإعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الأسبوع الماضي عن فتح باب تسجيل الناخبين لانتخابات المجالس البلدية الستين وأشيد بالدعم المستمر الذي تقدمه البعثة لتحقيق تلك الغاية. وأحث جميع السلطات الليبية على تقديم الدعم الكامل لمفوضية الانتخابات في تنفيذ خطتها لإجراء الانتخابات المحلية في 97 بلدية هذا العام.

ثانياً، يجب على الأطراف المعنية الامتناع عن تزويد مختلف الأطراف الفاعلة في ليبيا بالسلاح، الأمر الذي يهدد بتأجيج حالة عدم الاستقرار هناك وفي الدول المجاورة لليبيا، كما رأينا في الاشتباكات العنيفة الأخيرة بين الجماعات المسلحة في الزاوية. ونشير بقلق بالغ إلى تقييم فريق الخبراء التابع للجنة 1970 بأن نفوذ الجماعات المسلحة في ليبيا ما زال يتزايد. فبالنظر إلى تلك البيئة الأمنية غير المستقرة، التي أوجدتها مختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك الإرهابيين، يشدد وفد بلدي على أهمية تنفيذ حظر الأسلحة. وقد رحبنا باتخاذ المجلس الشهر الماضي القرار 2733 (2024)، الذي يأذن بالتفتيش البحري للسفن المشتبه في انتهاكها لحظر الأسلحة في ذلك الصدد.

ثالثاً، إن الاهتمام المستمر بحقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ليبيا أمر حيوي، لا سيما في تعزيز الظروف الملائمة لنجاح عملية الانتقال السياسي. ويساورنا قلق بالغ إزاء الارتفاع الأخير في حالات الاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية والاحتجاز في ليبيا، كما تجلى في اختفاء عضو في مجلس النواب ووفاة ناشط سياسي أثناء الاحتجاز. ونحث السلطات الليبية على التحقيق في تلك الحالات ومحاسبة الجناة. كما يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية للاجئين والمهاجرين في ليبيا، خاصة وأننا نشهد الآن أعداداً متزايدة من اللاجئين السودانيين – حوالي 000 40 وفدوا حديثا منذ اندلاع النزاع في السودان، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمؤتمر الدولي بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وأمن الحدود الذي سيعقد في طرابلس الشهر المقبل لمعالجة الحالة المزرية للمهاجرين في ليبيا.

وختاماً، تحث جمهورية كوريا مرة أخرى القادة الليبيين على كسر الجمود السياسي الذي طال أمده والعمل بجدية على تشكيل حكومة موحدة يمكنها الاستجابة بفعالية للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة التي تواجه الشعب الليبي. وستواصل جمهورية كوريا، من جانبها، العمل مع السلطات الليبية لتعزيز التعاون في إعادة إعمار ليبيا، كما نوقش في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً بين كبار مسؤولينا في مؤتمر القمة الكوري الأفريقي الذي عقد في سيول هذا الشهر.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): أود أن أرد على ممثل الولايات المتحدة، الذي حاول مرة أخرى التكهن بانتهاكات روسيا المزعومة لنظام الجزاءات ضد ليبيا. أود أن أذكّر المجلس بأن ليبيا وروسيا في تعاونهما الودي التقليدي، ظلتا تتقيدان دائماً بجميع الالتزامات الدولية ذات الصلة ولم تنتهكا مطلقا أحكام قرارات معينة لمجلس الأمن. وسيخسر الذين يراهنون على أن تعمل الانقسامات الليبية الداخلية على التفريق بيننا وبين شركائنا. أما بالنسبة للتأثير السلبي على الحالة في ليبيا، فلا يمكن لأحد أن يضاهي الخراب الذي أحدثته الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في عام 2011 في البلد وفي المنطقة على حد سواء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز الشديد في الرد على ممثلة روسيا. نحن نعلم أساسًا ما يفعلونه – إنهم ينتهكون العقوبات، وسنستمر في انتقاد ذلك والتنديد به، كما يقتضي الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أشكر السيدة ستيفاني كوري على إحاطتها وعلى الجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة.

مرت ثلاث سنوات تقريبا منذ أن سجل قرابة 3 ملايين ليبي أسماءهم في القوائم الانتخابية أملا في إنهاء الأزمة الراهنة وتجديد شرعية المؤسسات وتوحيد البلد من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وهم ما زالوا ينتظرون هذه اللحظة إلى يومنا هذا، ويتساءلون إلى متى سيطول الانتظار؟ وما هي الأسباب الحقيقية التي ما زالت تحول دون وصولهم إلى هذا الاستحقاق الوطني؟ ومن هم المعرقلون الذين يحولون دون تحقيق ذلك؟ فلم يحدث حتى اليوم تسمية أي معرقل سواء كان فردا أو مجموعة أو حتى دول. كلها أسئلة يستحق الشعب الليبي الحصول على إجابات عليها، وهو، كما ذكرنا سابقا، حريص على متابعة جلساتنا هذه ولكنه أصبح أيضا يشعر بتكرار هذه البيانات ويتوقع نتائجها مسبقا. وكما سمعنا اليوم من إحاطة السيدة كوري، لا جديد يذكر أو تقدم ملموس في العملية السياسية. وأصبح هناك جمود استمر لفترة طويلة، وبالأخص بعد شغور منصب المبعوث الخاص للأمين العام وقبل ذلك. وعند تعيين المبعوث الجديد سيكون العاشر خلال 13 عاما. وهذا في حد ذاته رقم قياسي يجب الوقوف عنده والتساؤل عن السبب وراءه. وماذا سيقدم المبعوث الجديد أكثر ممن سبقوه؟ وهل المشكلة فيهم أم في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أم في نظام العمل أم المشكلة في حجم التدخلات الخارجية في عمل المبعوثين أم التدخلات في بلدي؟ ربما حان الوقت لدعم المبادرات الوطنية الخالصة وترك قيادة الحل فعلا لليبيين. تساؤلات تدور في أذهان الكثيرين ووجب علينا نقلها إليكم. وفي جميع الحالات ومهما كانت التساؤلات، فإننا نشدد على أهمية مراعاة النقاط التالية في أي عملية سياسية قادمة.

أولا، أهمية استكمال المسار السياسي من حيث انتهى، وبالأخص عند تعيين مبعوث جديد، والتركيز على النقاط الخلافية والبناء على ما تم التوافق بشأنه حتى الآن من دون أي إضاعة للوقت في نقاشات وحوارات ومبادرات جديدة جُرِّبَت سابقا وثبت فشلها، هذا إن كنتم تريدون التعلم من أخطاء الماضي.

ثانيا، الذهاب مباشرة إلى حوار حقيقي وفعال بين الأطراف الليبية لنقاش نقاط الخلاف وإيجاد صيغ توافقية لإعداد خارطة طريق واضحة المعالم تفضي إلى إجراء الانتخابات العامة بقوانين عادلة يمكن تطبيقها وفقا لتواريخ محددة – انتخابات شفافة ونزيهة وبإشراف أممي ودولي يقبل نتائجها الجميع، وذلك لإنهاء جميع المراحل الانتقالية الهشة.

ثالثا، دعم الجهود الوطنية لاستكمال المسار الأمني والعمل على توحيد كل القوى الأمنية والعسكرية في البلد من خلال دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ومواصلة الجهود لوضع كل النقاط الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار موضع التنفيذ، ومن أهمها إنهاء كل أنواع الوجود الأجنبي على الأراضي الليبية.

رابعا، إيلاء الاهتمام اللازم لمسار المصالحة الوطنية، باعتباره السبيل الوحيد لردم الهوة وإعادة بناء اللحمة الوطنية وإصلاح النسيج الاجتماعي الليبي وإعداد ميثاق وطني يكون الأساس لبناء الثقة بين الليبيين. لأنه لا يمكن بدون ذلك الوصول إلى توافق حقيقي في الآراء، وحتى تكون المصالحة الوطنية القاعدة التي يمكن من خلالها دعم كل المسارات المتعثرة الأخرى.

أما لو تحدثنا عن الوضع الاقتصادي أو مشكلة الهجرة أو مكافحة الإرهاب، فهي مسائل مهمة ولكن لا يتم التصدي لها أو حلها إلا إذا تم إيجاد حل جذري للمشكلة السياسية وتوحيد البلد.

كانت هذه بعض النقاط التي نرى من الأهمية أن تكون مرجعية للفترة المقبلة وحتى يكون هناك بعض الأمل للخروج من الأزمة الراهنة وعدم الدخول في الدائرة المفرغة ذاتها، وتكون الإحاطات القادمة ربما أكثر إيجابية في طرح حلول عملية، وتنتهي سلسلة التدخلات الخارجية طيلة هذه السنوات التي كان لها ولا يزال التأثير المباشر في سلب إرادة الشعب الليبي وحرمانه من القيادة والملكية الحقيقية للحل. وقبل أن أختم أود أن أضيف بعض النقاط باللغة الإنكليزية لإيصالها بشكل مباشر.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن ألفت انتباه المجلس إلى معاناة الليبيين. لقد تعبنا وسئمنا من حالة الجمود والحلقة المفرغة التي نمر بها منذ عقد من الزمان. لقد مللنا وسئمنا من تلقي المحاضرات حول ما يجب فعله وما لا يجب فعله. وتعبنا وسئمنا من عجز المجلس عن تنفيذ قراراته أو محاسبة أي من المخربين سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دولاً. وسئمنا ومللنا من استخدام ليبيا كوكيل لبعض الدول والقوى الإقليمية في معارك أنانية وجشعة، وبعضها بأطماع استعمارية. سئمنا من كل ذلك. واعتقد أن الوقت قد حان لترك ليبيا وشأنها وتحريرها من المجلس. دعونا نقرر مستقبلنا. دعونا نسير في طريقنا ونمهد الطريق نحو المستقبل الذي نريده نحن بوصفنا ليبيين. وبما أن جميع المحاولات السابقة باءت بالفشل، فقد حان الوقت لترك الليبيين وشأنهم وتركهم يقودون زمام العملية ويقررون مصيرهم بأنفسهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفِعَت الجلسة الساعة 11/25.